

## منشور ع 26 دد لسنة

// \*\*\*\*\* //

**الموضوع:** حول التحكم في آجال الرد في إطار القضايا المرفوعة من وزارة الصحة أو ضدها.

**المراجع:** - القانون الأساسي عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في أول جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية والنصوص اللاحقة المنقحة والمتممة له.  
- القانون عدد 13 لسنة 1988 المؤرخ في 7 مارس 1988 المتعلق بتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة لدى سائر المحاكم.  
- منشور وزير الصحة عدد 11 لسنة 2013 المؤرخ في 1 فيفري 2013.  
- منشور وزير الصحة عدد 40 لسنة 2018 المؤرخ في 13 جويلية 2018.  
- الأمر الحكومي عدد 620 لسنة 2017 المؤرخ في 25 ماي 2017 المتعلق بإحداث دوائر ابتدائية متفرعة عن المحكمة الإدارية بالجهات وبضبط نطاقها الترابي.

وبعد، في إطار الحرص على مزيد التقيد بآجال الرد في القضايا التي تكون الإدارة وأعوانها طرفا فيها وخاصة بعد صدور الأمر الحكومي عدد 620 لسنة 2017 المؤرخ في 25 ماي 2017 المتعلق بإحداث دوائر ابتدائية متفرعة عن المحكمة الإدارية بالجهات وبضبط نطاقها الترابي، فقد لوحظ أن عددا من المصالح والهيكل الصحية العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الصحة تتولى إجابة الدوائر الابتدائية للمحكمة الإدارية مباشرة دون المرور بمصالح الإدارة المركزية كما أن بعض المصالح والهيكل الأخرى تتأخر في موافاة وحدة التشريع والنزاعات بالإرشادات والوثائق الضرورية في الإبان لمجابهة الدعاوى وهو ما يضعف حظوظ الإدارة في تلك القضايا ويؤدي في بعض الأحيان إلى صدور أحكام ضد الإدارة.

وللغرض يجدر التذكير بأن الفصل 27 من الأمر عدد 793 لسنة 1981 المؤرخ في 9 جوان 1981 المتعلق بتنظيم مصالح الإدارة المركزية لوزارة الصحة قد أوكل لوحدة التشريع والنزاعات مهمة تجميع النزاعات المدنية والجزائية التي تخص الوزارة والمؤسسات العمومية الملحقة بها وبالتحقيق في هذه النزاعات ومتابعتها بالاشتراك مع مصالح نزاعات الدولة إضافة إلى تجميع النزاعات التي ترجع بالنظر إلى المحكمة الإدارية والتحقيق فيها ومتابعتها وتمثيل الوزارة أمام المحاكم بالاشتراك مع مصالح نزاعات الدولة.

